والوظائف النحوية) لشكل المضمون في اللسان العربي إلى استلزام نفس النتيجة في الوحدات الدالّة الدنيا قبل الخوض فيه لسببين:

- أوّلهما أن مُنطلقاتنا الابستمولوجية تفترض ذلك فمناهضتنا للتجريبية، وتسليمنا بأولوية العلاقات المجردة على المعطيات المادية في تحديد الكيانات القابلة للدراسة العلمية تملي علينا أن نعتبر أن الموضوع الذي نباشره [باعتباره صنفا مجرّدا] يوجد [معرفيا] بجملة العلاقات المجّردة والارتباطات المفترضة بين مكوّناته. وتتضامن هذه الارتباطات المنطقية المفترضة بين المكوّنات تضامنا يجعل الكشف عن بعضها مستلزما توّا الكشف عن بعضها الآخر من أجل أن هذه المكونات ليست إلا نقاط تقاطع لشبكة العلاقات التي افترضناها [1].

- وثانيهما: تسليمنا أن اللّغة نظام لا ينفصل تحديد وحداته عن الإحاطة بالعلاقات المجردة الرابطة بينها لأنهما شيء واحد...

3 - الأسباب الداعية لاختصار هذا القسم

ولما كان الأمر على ما بيّنا فسيختلف هذا القسم عن الأقسام السابقة ا.. ووجه الاختلاف أن كلّ قسم من الأقسام السابقة يطرح قضيّة ولا يكشف عن حلّها إلا في خاتمته. أمّا هذا القسم فهو يتوسّع في نتيجة سبق الإعلان والاستدلال عليها. لذلك سنختصره كراهة التطويل والتكرار.

لقد كان من أهمّ ما توصّلنا إليه في القسم السابق في نطاق الاستدلال على أن الحركات الإعرابيّة أعلام على معان إثبات صحّة تصوّرهم للمعنى المفرد والمعنى المركّب. وقد استطرفنا في هذا التصوّر تجزئتهم للمعنى بمقتضى التحامه باللفظ وتجنّبهم تحليل لسانهم بالاعتماد على صعيد المضمون فحسب. وهي أهمّ مزلّة أفسدت وصف الألسنة قبل صياغة الفرضيات المنظّمَة لعلم اللسانيات. فالمعنى المفرد عندهم هو المعنى الذي لا يدل جزء لفظه على جزئه والمعنى المركّب هو الذي يدل جزء لفظه على جزئه.

---

1 P.T.L. ص 36.